أولاً: الإطار العام للدراسة:

مقدمة :

شهد العالم تنافسًا كبيرًا في مختلف مجالات التعليم العالي، نظرًا للإنفتاح العالمي الواسع في جميع المجالات، وظهور بعض المتغيرات والعناصر المتجددة في البيئة العالمية، إضافة إلى ظهور معايير عالمية قامت بتصنيف الجامعات على مستوى العالم لذا حرص العديد من الدول والهيئات والمؤسسات التعليمية العالمية على الاهتمام بضمان جودة التعليم (حسين الهرامشة ، ٢٠١٥،٣٤)

وفي إطار الاهتمام العالمي بجودة التعليم وتحقيق الامتياز، اهتمت مصر بمراجعة سياساتها التعليمية؛ لتتوافق مع معايير الجودة من خلال إجراء عدة إصلاحات وتجديدات ظهرت جلية في تطبيق نظام جودة التعليم والاعتماد، فتم تشكيل لجنة قومية لتطوير التعليم العالي والجامعي بصدور القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦،والذي بمقتضاه تم تأسيس الهيئة القومية للجودة والاعتماد بهدف تحسين نوعية التعليم العالي وترشيده ليتجاوب مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية ، وضبط الجودة والنوعية من خلال منهجية وتعليمات واضحة لاعتماد البرامج الجديدة والتقييم المستمر لها(وثيقة المؤتمر القومي للتعليم العالي،٢٠٠٠ ،٩) .

ووصولًا إلى تحسين جودة التعليم الجامعي تم إنشاء مراكز ووحدات للجودة على مستوي الجامعات والكليات ؛ من أجل تحسين الواقع سواء على مستوى الأداء الإداري أو الأكاديمي أو الأنشطة الطلابية.

وتعد نظم التعليم الجامعي المفتوح أحد التجديدات التربوية المهمة التي تحظى باهتمام المنوطين بالعملية التعليمية، والتي من خلالها يمكن مواجهة الزيادة المضطردة في راغبي الالتحاق بالتعليم الجامعي، والذين لا تمكنهم ظروفهم من الانتظام في الدراسة، حيث يمثل نظامًا مرنًا يسمح للطالب أن يتعلم حسب اختياره لوقت ومكان

الدراسة، ووفقًا لقدراته وسرعته في التعلم وبأقل تكلفة ممكنة، وفي إطار أكثر مرونة وحرية من النظم التقليدية.

ويمثل التعليم المفتوح علامة فارقة في تحول أشكال التعليم وتحول الرؤية للجامعات المعاصرة من مؤسسات تعليمية مجتمعية إلى منظمات مدنية لتداول المعرفة اقليميا وعالميا من خلال البحث والدراسة، ومن ثم يعد التعليم المفتوح قيمة مضافة للتعليم الجامعي والعالى يتجاوز توقعات المتعلمين إلى مقابلة احتياجاتهم الآنية وطموحاتهم المستقبلية من جانب، واستخدام كافة الصيغ التعليمية للتكنولوجيا للوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين بالمجتمع من جانب آخر (رمضان حسين،٦٦،٢٠١٠).

ونظرًا لأن التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة يهدف إلى مشاركة الطلاب حول إيجاد سبل مستدامة لهم في مختلف جوانب الحياة العملية؛عن طريق نشر ثقافة جديدة للتعلم بعيدة عن التعليم التقليدي؛ من أجل مستقبل مستدام قائم على المشاركة في النقاش من خلال إيجاد الترابط والتكامل بين التعليم الفردي والمجتمعي من أجل إحداث التنمية المستدامة(Barth&Others,2007,2)؛ لذا تعد الجامعة من أبرز المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة في جميع مجالاتها؛ حيث تمثل القيادة الفكرية المنوطة بحل مشكلات المجتمع وتحدياته (فتحي عبد الرسول، ٢٠١٤،٧)،فإن التعليم العالي يعد أحد أهم الأولويات في وثائق السياسات القومية والعالمية، والتي وضحها كثير من المؤتمرات والمبادرات الدولية، التي هدفت إلى جعل الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من مناهج الكليات والجامعات(Anderberg,2009,2). ومن منطلق الوعي بدور التعليم في التنمية المستدامة؛ فإن تحقيقها يحتاج إلى قوى بشرية قادرة على تحمل المسؤولية؛ ويستدعي ذلك الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية وأساليب تبث فيهم روح هذه المسئولية. ومن ثم فالتعليم الجامعي هو المسؤول عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من خلال إعداد الأفراد للحياة العملية في المجتمع، واستثمار الأنشطة التعليمية والبحثية والخدمية لتطوير المجتمع وتحديثه(فاروق البوهي،٢٠١٤،١٠٩) .

ويبدو أن تبني وتطبيق نظام التعليم المفتوح قد تأخر كثيرًا؛ وربما يعود ذلك في جزء كبير منه إلى التشكك في جدواه وفاعليته ،أو ربما يرجع لمحدودية توافر مستلزماته وإمكاناته اللازمة لتطبيقه ونجاحه، لكن الأدلة تشير إلى إمكانية نجاحه شريطة التخطيط الجيد. ويشير(علي مدكور ٢٠٠٠،١٤٩) إلى وجود أزمة تواجه المؤسسات الجامعية تتمثل في عدم كفاءة التعليم الجامعي لإشباع متطلبات التنمية الحقيقية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

بالنظر إلى الإنجازات التي تم تحقيقها بعد مرور سنوات عدة من تطبيق هذا النظام نجدها دون المستوى المتوقع والمأمول، على الرغم من حداثة تطبيق نظام التعليم الجامعى المفتوح، وهذا ما أكدته الأدبيات والدراسات السابق ذكرها؛ لأن الوضع الراهن يعاني من أزمة فى جميع عناصره (مدخلات،عمليات، مخرجات) وفى أدائه لجميع وظائفه، مما يجعله غير قادر على مواجهة تحدياته الحالية والمتوقعة وخاصة مع ظهور تحديات ومتغيرات جديدة على الساحة المحلية والدولية، الأمر الذي أدى إلى إعاقته عن تحقيق رسالته المرجوة بالكفاءة المطلوبة.

وباستقراء الواقع الفعلي لنظام التعليم المفتوح في مصر يشير إلى أن ثمة إشكاليات تشوبه مما يؤثر على جودته، والتي تتمثل فيما يلي(وفاء الملاحي ، ٢٠٠٦،٤٤٦-٤٤٩) :

- اكتفاء عضو هيئة التدريس بإلقاء المحاضرات التي تعتمد على طريقة التلقين فقط، ويفتقد الحوار.
- ضعف الكفاءة التعليمية لهذا النظام نتيجة ضعف استخدام الأجهزة التكنولوجية التي تسهم في توصيل المعرفة.
- الافتقار إلى استراتيجية مستقبلية لمنظومة التعليم المفتوح.
- قصور في البرامج التعريفية الخاصة بالطلاب المستجدين، وكذلك برامج الإرشاد الأكاديمي، وضعف الاهتمام بالطلاب والرد على استفساراتهم وحل مشكلاتهم .

ومن ثم محدودية النجاح في التعليم المفتوح يرجع إلى، ضعف إعداد أعضاء هيئة التريس للعمل بالتعليم المفتوح، مع ضعف الدراية الكاملة بفلسفة البرامج وأهدافها، والأساليب والاستراتيجيات المستخدمة فيه، ومن ثم يلزم التوعية، والتدريب على التقنيات المتصلة بها في سبيل تحقيق التنمية المهنية المستمرة لهم في هذا المجال .

وسعياً لتجاوز هذه العقبات، وللحد من المشكلات الداخلية والخارجية والتي تواجهه وتعيق تقدم ومساهمته الفاعلة في التنمية المستدامة، جاء هذا البحث لتطوير التعليم الجامعي المفتوح في ضوء ضمان الجودة ،واقتراح آليات تطبيقه في الجامعات المصرية من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ماهية ضمان الجودة في التعليم الجامعي المفتوح؟
٢. ما متطلبات التنمية المستدامة ؟
٣. ما الآليات المقترحة لتطبيق ضمان الجودة في التعليم الجامعي المفتوح والملبية لمتطلبات التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة :

١. التعرف على مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي المفتوح.
٢. الإلمام بمفهوم التنمية المستدامة، وأهم متطلباتها.
٣. بيان آليات تطبيق ضمان الجودة في التعليم الجامعي المفتوح كمدخل لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

أهمية البحث :

أولاً: الأهمية النظرية:

- تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله، وهو جودة التعليم الجامعي المفتوح، والذي يعتبر أداة تنمية المجتمع ووسيلة صناعة نهضته، وكذلك أسلوب التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبًا من أساليب التنمية التي يفرضها

العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على المؤسسات التربوية والأفراد مواكبته.

- تعد هذه الدراسة دعماً للباحثين في هذا المجال وإضافة لمردود البحث العلمي، بالإضافة إلى نقص الدراسات التى تناولت الجامعة المفتوحة وتطرقها لهذا الجانب المهم وهو تحقيق جودة التعليم الجامعي المفتوح كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

ثانياً: الأهمية التطبيقية :

- يمكن أن تفيد نتائج البحث الجامعات المصرية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والباحثين، أصحاب سوق العمل، الطلبة خريجي الدبلومات الفنية من خلال ما يعرض من جوانب نظرية، واقتراحات عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع وتأمل الباحثة أن تساهم في نشر ثقافة الجودة والتمسك بها كأحد المداخل الهامة لتطوير دور التعليم المفتوح من أجل التنمية المستدامه.
- تسعى للتوصل إلى مدى تطبيق الجودة وتعميمها في الجامعات المصرية، كما يمكن الإستفادة من نتائج هذه الدراسة في دعم نقاط الضعف للجامعة ولفت نظر متخذى القرار فيها من أجل التطور والنماء، وتماشياً مع التقدم العلمي والمعرفي.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بموضوعها الذي تدرسه وهو" ضمان جودة التعليم المفتوح من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة" ، وصولًا لوضع آليات مقترحة لضمان الجودة في التعليم الجامعي والملبية لمتطلبات التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

وفقا لأغراض الدراسة تم تحديد المصطلحات التالية :

ضمان الجودة (Quality assurance)

يشير ضمان الجودة للأنشطة الإدارية والإجرائية تنفيذها في نظام الجودة بحيث سيتم الوفاء بمتطلبات وأهداف لمنتج أو خدمة أو النشاط ، وهونظام فعال للكلية لتحقيق وتطوير الجودة وتحسينها من قبل إدارة الكلية والأقسام الأكاديمية والإدارية فيها لتحقيق رضا عملائها(Waters,1992)؛ لأن ضمان جودة التعليم التقليدي ليست كافية لضمان جودة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد(Antony&Gnanam,2004,82).

وترى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأنها "العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية والمؤسسية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذى يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التى تقدمها المؤسسة التعليمية"(الهيئة القومية لضمان الجودة٢٠٠٩،١٤٥).

وترى الباحثة أن ضمان الجودة يعني "جملة المعايير التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة (المدخلات، العمليات، المخرجات)، والتي تلبي رغبات المتعلمين وحاجاتهم واحتياجات المجتمع ومتطلباته ،وتتوافق مع معايير هيئات ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي ، للتحقق من أن أهداف ورؤى وقيم المؤسسة التعليمية تم تحقيقها.

التعليم المفتوح (Open Learning)

حدد ريس (Race, 1989) مفهوم التعليم الجامعي المفتوح "أن للطالب أو المتدرب له الحرية في الاختيار والضبط، فالحرية تعني حرية المتعلم في انتقاء ما يتعلم، ومتى يتعلم، وكيف يتعلم، أما الضبط فيعني الضبط الذاتي لأن المتعلم يكون مسؤولاً

عن تعلمه". بينماعرفه كل من(الفقهاء،وجابر،٢٠١٣،٦)،سياسة تعليمية تهدف إلى إزالة العقبات أمام التعلم، بعدم اشتراط مؤهلات مسبقة للدراسة، وبإزالة الحواجز التي تحرم ذوي الاحتياجات الخاصة من فرص التعلم. ويفرض ذلك استخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة، ويعرفه رونتري (Rowntree,1992,6) أنه نظام يتضمن إجراءات تتيح للأفراد أن يتعلموا بغض النظر عن الزمان والمكان والسرعة بما يتناسب وظروفهم ومتطلباتهم، بحيث يكون التركيز على إتاحة فرص أكثر للتعلم من خلال التغلب على الصعوبات الناتجة عن البعد الجغرافي أو الالتزامات الشخصية للفرد وظروفه الاجتماعية.

مما سبق ترى الباحثة أن التعليم المفتوح يجب أن يكون تعليمًا جماهيريًا، متاحًا لجميع أفراد المجتمع، يتسم بالمرونة والحرية من حيث شروط القبول به وطريقة التدريس، ومادة التعلم والزمان والمكان والمدى تبعاً لاحتياجات وظروف الدارسين ومتطلباتهم، ويهتم بمساعدة المتعلم في الحصول على العلم والتدريب والخبرات المتاحة التي تساعده أن يكون عضواً فاعلاً في المجتمع، ومواطناً صالحاً يشارك في تحقيق التنمية المستدامة.

المتطلبات (Requirements)

تعرف على أنها "مجموعة المهارات والأنشطة اللازمة لتحقيق احتياجات معينة ؛ بمعنى أن الاحتياجات رغبة يمكن تحقيقها عن طريق المتطلبات، فالاحتياجات غاية والمتطلبات وسيلة لتحقيق هذه الاحتياجات ٠ ومن ثم فإن متطلبات التنمية المستدامة هى المواصفات الكمية والكيفية والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

التنمية المستدامة(Sustainable Development)

من المُصطلحات حديثة العهد نسبيًا، حيث كان أوَّل تداول لها من خلال تقرير لجنة برونتلاند الذي نشر تحت رعاية الأمم المُتحدة عام١٩٨٧م، ومُنح هذا المُصطلح

زخمًا كبيرًا في التسعينيات، من خلال المُنتديات الحوارية والمؤتمرات الدولية، ثم تداولت المُنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو)، هذا المُصطلح في إطار اختصاصاتها، وتوسعت في رؤيتها له من المنظور التربوي والتعليمي مُنذ بدايات الألفية الثالثة، خاصة بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر ٢٠٠٢م القرار رقم٥٧/٢٥٤ المُتعلَّق بإطلاق «عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المُستدامة ، والذي امتد حتى عام٢٠١٤م (اليونسكو ، ٢٠٠٢) وترى إيمان بيبرس(٢٠٠٣، ١٣) أن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد والوفاء أولًا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة. ويكون الاهتمام الأول بالاستثمار في رأس المال البشري.

منهج الدراسة :

فرضت طبيعة الموضوع أن يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي كأحد مناهج البحث العلمى، من خلال استعراض ما قام به الباحثون من دراسات وبحوث ووضعها في محاور بهدف التنظير العلمي لموضوع هذا البحث، مع عرض أهم معايير ومبادئ ضمان تحقيقه من خلال الأدبيات وواقع نظام التعليم المفتوح بالجامعات المصرية، وصولًا إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات .

إجراءات الدراسة:

أولًا: الإطار العام للدراسة، ويشمل على مشكلة الدراسة، أهدافها وأهميتها ومنهجها البحثي، محدداتها، ، مصطلحاتها.وإجراءات الدراسة.

ثانيًا: الإطار النظري والدراسات السابقة : وقد اشتمل على الإطار الفلسفي للتعليم الجامعي المفتوح ، وكذلك معايير جودة نظام التعليم الجامعي المفتوح ، وكذلك علاقة التعليم الجامعي المفتوح بالتنمية المستدامة.

ثالثًا: نتائج الدراسةواشملت على الآليات المقترحة لضمان جودة التعليم الجامعي المفتوح والملبية لمتطلبات التنمية المستدامة.

ثانيًا: الإطار النظري والدراسات السابقة :

سوف يتم أولًا عرض الدراسات السابقة لنفسح مجال الحديث عن الإطار النظري.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

تعددت وتنوعت الدراسات السابقة التي بحثت في التعليم المفتوح ، وسنستعرض الدراسات البحثية الحديثة والمرتبطة بمتغيرات الدراسة ،أولهما جودة التعليم الجامعي المفتوح ،والثاني علاقة التعليم بالتنمية المستدامة ، وفقًا لتسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

المحور الأول دراسات تتعلق بجودة التعليم الجامعي المفتوح:

١. دراسة سحر أبوراضي(٢٠١٥م) قامت بدراسة استهدفت تبصير المسؤولين عن التعليم الجامعي بمدخل الإدارة الاستراتيجية، وذلك للتغلب على المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي المفتوح ،سواء كانت تعليمية أو تخطيطية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لضمان جودة التعليم الجامعي المصري في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية.

٢.دراسة خيرية مسعود (٢٠١٣) بعنوان: التعلم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد.

وهدفت إلى تناول مفهوم التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد ومبرراتهما وسماتهما وأهدافهما ومميزاتهما، والتعرف على الوسائط التعليمية للتعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد، واستعراض بعض نماذج من مؤسسات التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد في العالم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النظري، و تناولت الدراسة بالتحليل مفهوم التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد ومبرراتهما وسماتهما وأهدافهما ومميزاتهما، واستعرضت الدراسة بعض نماذج من مؤسسات التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد في العالم،مثل: (الجامعة العربية المفتوحة، جامعة الولايات المتحدة الأمريكية المفتوحة، جامعة القدس المفتوحة، الجامعة المفتوحة في ليبيا).

٣. دراسة وفاء الملاحي(٢٠١٣م) وهدفت إلى التعرف على ماهية التعليم المفتوح والمبررات التي أدت إليه ومنها التزايد السكاني والتطور التقني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،وقدمت تصورًا مقترحًا لتطوير التعليم الجامعي المفتوح في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة، ، وانتهت الدراسة بوضع تصور تربوي مقترح لتطوير التعليم الجامعي المفتوح في مصر في ضوء هذه المتغيرات.

٤. قام عمروحسن (٢٠١٣م) بدراسة تحليلية بجامعة القاهرة، تناول فيها الإطار الفكري والفلسفي لإدارة الجودة بالتعليم المفتوح وأهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة في التعليم الجامعي المفتوح بجامعة القاهرة، والتوجهات العالمية لإدارة الجودة في التعليم الجامعي المفتوح، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات كان أهمها: ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتشجيع ودعم مراكز التعليم الجامعي المفتوح، وتوفير الإرشاد والتدريب للجان المعنية بالجودة في هذه المراكز.

٥. ولضمان جودة ونوعية التعليم المفتوح والتعلم عن بُعد قام ميسم العزام (٢٠١٢م) بدراسة استهدفت بيان معايير ضمان الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم المفتوح والتعلم عن بُعد، والأسس المعيارية لضمان الجودة والنوعية فيه، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أبرزها ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بهذا النمط من التعليم الذي يخرج طلبة متميزين كما هو الحال في الجامعات التقليدية.

٦. وقام رمضان حسين(٢٠١٠) بدراسة لوضع رؤية مغايرة للتعليم الجامعي المفتوح في مصر، تعبر عن التكامل بين كافة مصادر التعليم المفتوح وإدارته، والتوافقية في الرؤية بين احتياجات المتعلمين والأهداف المؤسسية للتعلم وطموحات الشركاء الاجتماعيين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعرضت الدراسة مقدمات التحول نحو الرؤية المغايرة للتعليم الجامعي المفتوح، وأبعاد الرؤية المغايرة للتعليم الجامعي المفتوح، وخلصت الدراسة إلى تقديم ضمانات التطبيق الفعلي لهذه الرؤية في التعليم الجامعي المفتوح في مصر.

٧. ولتقييم جودة التعليم الجامعي المفتوح بمصر أجرى الباحثان محمودعكاشة، سهيرحواله (٢٠١٠م) دراسة استهدفت الكشف عن العوامل التي أسهمت في التحاق الدارسين بنظام التعليم المفتوح، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة التحقت في التعليم المفتوح كانت بسبب تحسين المستوى الاجتماعي، وأن أكثر العوامل إسهامًا في تحسين واقع أداء نظام التعليم الجامعي المفتوح بمصر من وجهة نظر عينة الدراسة ككل هي: البرامج التعليمية ويليها الوسائط، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتراف المجتمع المدني بالمؤهل الدراسي الذي يمنحه التعليم المفتوح لخريجيه.

المحور الثاني :دراسات تناولت علاقة التعليم بالتنمية المستدامة:

١. أُجريت في عمان (٢٠١٥م) دراسة نقدية لأساليب التعليم والتعلم بمعهد التعليم العالى بسلطنة عمان، من خلال إستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسة للأداء هى (المجتمع، الاقتصاد، البيئة)، واستخدام مؤشرات الأداء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)؛ لمراقبة الأساليب الموجهة نحو تعليم وتعلم التنمية المستدامة، واقتصرت الدراسة على تحديد الممارسات الموجهة نحو تقييم نوعية التعليم والتعلم بالمعهد من وجهة نظر الطلاب، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات وكذلك الملاحظة لفئة الطلاب، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الأداء المستخدمة من قبل اليونسكو لرصد مداخل الحلول الموجهة نحو تعليم وتعلم التنمية المستدامة فى الفصول الدراسية عبر مناطق العالم يمكن أن تستخدم بدقة.

٢. وقد اهتمت دراسة جونيت (٢٠١٣) بمعرفة كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالى أن يكون لها دورًا فعال فى التنمية المستدامة، ومعرفة قدرتها على إيجاد التعاون والترابط من منظور التنمية المستدامة، قامت الدراسة بمناقشة الشْراكات التى يمكن أن تقوم بين مؤسسسات التعليم العالى وغيرها من المؤسسسات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى لتقييم فرص الشراكة المختلفة، مع استخدام أسلوب دراسة الحالة على تركيا، و أوصت الدراسة بضرورة حرص الباحثين فى مختلف التخصصات العلمية على التبادل المعرفى وتوظيفها

فى حل مشكلات العالم الحقيقية ، وجعل أهدافهم حول تحقيق التنمية المستدامة قابلة للتنفيذ، وتعزيز فرص مؤسسسات التعليم العالى فى ايجاد شراكات مميزة مع جميع مؤسسات المجتمع.

٣. و توصلت دراسة نادية الابراهيمي (٢٠١٣) إلى وجود بعض المعوقات التى تحول دون أداء الجامعة الجزائرية لأدوارها فى تحقيق التنمية المستدامة، والتركيز على وظيفة التدريس الجامعى على حساب البحث العلمى، مع وجود انفصال بين الجامعة ومحيطها الاقتصادى والاجتماعى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لتفعيل ادوار الجامعة فى تنمية رأس المال البشرى من خلال وظائفها الثلاثة

٤. وقد وضحت لبنى نصر، أحمد شرف (٢٠١٣م)، تجربة كلية العلوم بجامعة بسوهاج في تحسين مخرجات الكلية من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع .حيث تم مراجعة البرامج الأكاديمية وتطويرها من خلال بناء نظام يربط بين مخرجات التعلم المستهدفة مع المحتوى العلمي للمقررات الدراسية والتطبيقات ذات الصلة بموضوع التنمية المستدامة مع المعايير الأكاديمية المقررة .وذلك من خلال المشاركة في برنامج دور التعليم العالي في التنمية المستدامة الذي تنظمه الوكالة السويدية للتنمية الدولية The Swedish International Development Agency (SIDA) مما انعكس إيجابياً على الأداء.

٥. ولتلبية متطلبات التنمية المستدامة قام أحمد الزنفلي(٢٠١٠م) بوضع خطة استراتيجية للتعليم الجامعى الحكومي بحيث تصبح قادرة على تلبية متطلبات التنمية المستدامة، من خلال معرفة الدور الذى يتعين على التعليم الجامعى الحكومي القيام به لتنمية تلك المتطلبات، مستعينا بمنهج تحليل النظم واتباع أسلوب التحليل البيئي، واقترحت الدراسة خطة استراتيجية تضمنت عددًا من الاستراتيجيات البديلة، ثم المقارنة بينها لاختيار أنسبها؛ لإصلاح وتطوير التعليم الجامعى.

تعليق على الدراسات السابقة ومدى الإفادة منها :

- نلاحظ أن مجمل الدارسات السابقة ركزت على دراسة دور الجامعة في إحدى جوانب التنمية المستدامة، ولم تعالج دراسة– في حدود علم الباحثة– دور الجامعة

بأنظمتها المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار الأخيرة أكثر شمولًا، فهي تضفي على التنمية طابع الاستدامة عن طريق التوجيه التربوي للتعليم الجامعي المفتوح القائم على سد احتياجات المجتمع، مع توافر المهارات اللازمة لتفعيل دور التعليم الجامعي المفتوح من أجل الاستدامة.

- حاولت بعض الدراسات (محمودعكاشة، سهيرحواله:٢٠١٠م) الوقوف على واقع التعليم الجامعي المفتوح في مصر ،بتقويم برامجه في أربع جامعات مصرية – القاهرة والاسكندرية،أسيوط،عين شمس– والبعض انفرد بتقويم أحد المراكزمثل تجربة كلية العلوم بجامعة بسوهاج (دراسة لبنى نصر، أحمد شرف :٢٠١٣م).
- تناولت بعض الدراسات كيفية التطبيق وفقاً لبيئات مختلفة محل الدراسة المقدمة، وأظهرت أهمية تحقيق جودة التعليم المفتوح لأجل التنمية البشرية أو المجتمعية مثل دراسة كل من جونيت والإبراهيمي(٢٠١٣م)
- أفادت الدراسات السابقة هذه الدراسة في إعداد الإطار المفاهيمي،والإفادة من التجارب السابقة التي أفردتها تلك الدراسات في محاولة من الباحثة لاستكمال الجهود المبذولة في مجال جودة التعليم الجامعي المفتوح، مع وضع آليات تضمن جودة التعليم الجامعي المفتوح كمدخل لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الإطار النظري

وللإجابة عن أسئلة البحث بالنسبة للسؤال الأول والذي نصه :ماهية ضمان الجودة في التعليم الجامعي المفتوح ؟ سوف تتبع الباحثة المحورين التاليين:

المحور الأول : الإطار الفلسفي للتعليم الجامعي المفتوح

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مفاهيم التعليم المفتوح فهو نوع من التعليم نشأت فكرته وطبقت أول ما طبقت في بريطانيا ويقوم على أساس أنه مفتوح من حيث الأمكنة والأفكار ومرونة الأساليب للمتطلبات المختلفة للطلبة.

وبالرجوع إلى الأدبيات التربوية سيجد المتابع أن ثمة تعريفات متعددة لهذا المفهوم لم يتفق فيها علماء التربية على تعريف محدد للتعليم المفتوح، ويعود ذلك إلى تباين اتجاهاتهم ومفاهيمهم بحسب نظرتهم إليه، وفهمهم له، وإلمامهم بجوانبه، وتحليلهم لإطاره ومضمونه، فمنهم من جعله أنه أسلوب من أساليب التعليم لمن لم تتح له فرصة استكمال تعليمه أو لمن يود الاستزادة من التعليم، بهدف استكمال مراحل التعليم أو التنمية المهنية والعلمية أو الدراسة لشغل أوقات الفراغ بحيث يحصل الدارس على المعلومات والتوجهات التي تجعله قادراً على الاستمرار في الدراسات الفردية(خليل، وابو الحسن، ٢٠٠١، ٢٢٨) .

ومنهم من جعله نظامًا تعليميًا يتيح لكل فرد بالمجتمع حق المشاركة في فرص التعليم الجامعي المتاحة، والاستمرار فيها وفقًا لرغباته واحتياجاته وقدراته، لأنه يتخطى كل العقبات التي قد تعوّق خلال قدرة النظام على توصيل الخدمات التعليمية للدارسين في أماكن إقامتهم وفي الوقت الذي يرغبونه(محمود عكاشة،سهير حوالة،٢٠١٠،٨) .

وبتأمل هذين المفهومين، يتضح أن التعليم المفتوح يتميز بكونه نظام تعليمي يتخطى كل العقبات أمام الدراسين، من توصيل الخدمة التعليمية لكل من تعيقه ظروفه عن تلقي التعليم التقليدي، ويشبع رغباتهم واحتياجاتهم ويلبي سوق العمل.

فلسفة نظام التعليم المفتوح :

وترتكز فلسفة نظام التعليم المفتوح كأحد نظم التعليم الجامعى على المحاور الاساسية التالية(جامعة قناة السويس)

- يوفر نظام التعليم المفتوح برامج دراسية متخصصة لتلبية الاحتياجات المتجددة للبيئة والمجتمع من الموارد البشرية المؤهلة بهدف زيادة كفاءة الأداء فى المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية والبيئية فى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية بالدولة . مما يحقق هدف ربط الجامعة بالمجتمع.

- توفير درجة عالية من الحرية والمرونة للطالب فى اختيار البرنامج الدراسى المتخصص الذى يتفق ويتلاءم مع احتياجاته وقدراته. وكذا حاجة المجتمع لتلك البرامج المتخصصة.
- اهتمام المقررات الدراسية فى كل برنامج بالجمع بين الجوانب النظرية اللازمة لتنمية مهارات التفكير والإبداع لدى الدارس والجوانب التطبيقية اللازمة لحل المشكلات الفعلية فى مجالات العمل المختلفة. وذلك بهدف تنمية مهارات الدراسين وزيادة كفاءاتهم فى تقديم الحلول المنطقية المتطورة للمشكلات العلمية والتطبيقية بالمجتمع

وقد أشار محمد نصر(٢٠٠٤، ٤٨١:٥٠٢) واتفق معه كل من عصام عبد الله ،وناهد الشاذلى(٢٠٠٥ ، ٥٩) مؤكدين على قصور فلسفة التعليم الجامعى عن تحقيق جودة هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى قصوره عن مواجهة تحديات العصر ومتغيراته والذي يرجع إلى عدة عوامل هى :

- تعدد مصادر المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات.
- عدم الاهتمام بوضع معايير إقليمية ومستويات عالمية ينبغى توفيرها لخريجى هذا التعليم.
- جمود الخطط والبرامج الدراسية وعدم ملاءمتها للتطور العلمى.
- وجود اختلال بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل، مع قلة تعاون الجامعات مع رجال الأعمال فى تحديد مواصفات العمالة اللازمة.
- حشد معظم الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب؛ مما يؤثر سلباً على مخرجات العملية التعليمية، كما يؤدى إلى عدم الوفاء بمتطلبات سوق العمل حسب مواصفات الجودة المطلوبة .

وقد أدت كل هذه السلبيات إلى عدم وفاء التعليم الجامعى بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، وابتعاد التعليم الجامعى عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة، وضعف مستوى الجودة فيه ووجود فجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل مما

يؤثر سلباً على التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة على استدامتها، وهذا ما أكده (محمد ريان وأحمد عبد العظيم ٢٠٠٩ ، ٥٥٩ –٦٠٣)، خاصة وأن مصر احتفظت بالمركز الأخير في جودة إدارة التعليم العالي للعام الثاني على التوالي، وفقا لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م(جريدة الشروق)

ولكي تحقق الجامعة المفتوحة فلسفتها التعليمية ينبغي أن تتبنى مجموعة من الأهداف التي تنتمي للفلسفة وتنبثق منها وتعبر عن مضمونها تجاه المتعلم، وتتمثل في النقاط التالية (طالب يسين، وآخران، ٢٠٠٩،٧٢):

- أن توجه برامج التعليم المفتوح نحو إنماء الطالب عقليًا ونفسيًا واجتماعيًا وأخلاقيًا وروحيًا ووجدانيًا، كي يتحقق من تنمية ذاته، ويبرز دوره الاجتماعي نحو تحقيق أهداف المجتمع.
- تمكين الدارسين من التوفيق بين أعمالهم ودراستهم كي يتمكنوا من تحقيق أدوارهم الاجتماعية .

مما سبق يتضح أن تطبيق أفكار الجودة في الميدان التربوي مرتبط بإجراء تغيير شامل في الرؤية الفلسفية والمفاهيم وأنماط التفكير، وهذا يتطلب إعادة النظر في المفاهيم السائدة في المؤسسات التعليمية، ومن ثم تبدو ملامح الفلسفة في المعالم الجديدة ، وتتضح حدودها في الأسس التالية (عمرو حسن،٢٠١٣ ،٤١٩) :

- الوعي بمفهوم الجودة من جميع الأطراف المؤسسة؛ ليقبل أفرادها على مزيد من الجهد لخدمة أهداف العملية التعليمية وأن تسعى المؤسسة التعليمية بكل مكوناتها إلى الوصول للتميز، من خلال جودة البرامج ومخرجات النظام.
- قيام المؤسسة بشكل مخطط بإدخال جميع المعلومات عن رغبات وردود أفعال العملاء في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، كي يتم تحقيق أهداف المؤسسة .

مبررات التعليم المفتوح :

أخذ التعليم المفتوح يفرض نفسه في الربع الأخير من القرن العشرين باعتباره أحد البدائل الفعالة القادرة على تطوير التعليم الجامعي في مختلف جوانبه، ومن أهم المبررات التي دعت إلى الحاجة إليه ما يلي(وفاء الملاحي:٢٠١٣،٩٠٤، حسن شحاته : ٢٠٠٩،٣٠، عاطف شواشرة،٢٠٠٦،٦) :

- التعلم مدى الحياة والتطور الاقتصادي: إن التعليم الجامعي المفتوح يعتمد على التعلم الذاتي، ويحث الدارسين على مواكبة التطورات المعرفية المتسارعة، وهذا يوفر مساحة واسعة للدارسين كي يكتسبوا مهارات التعلم والدراسة الذاتية اللازمتين لمتابعة كل جديد في المعرفة ومن ثم يمنح المرونة للدارسين بالجمع بين الدراسة والعمل، والاستمرار في الدور المنتج إلى جانب التحصيل الدراسي.
- العدالة الاجتماعية والنفاذ المتوازن: نظرًا لوجود عدد من البالغين تمنعهم ظروفهم الشخصية والاجتماعية من متابعة وتحصيل التعليم العالي من خلال الانخراط في نظم التعليم التقليدية، لذلك فالتعليم المفتوح يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- الكلفة الفعالة: تقتضي متطلبات العمل المبكر لشريحة من الأفراد الاتجاه نحو العمل من سن مبكرة، مما يحرمهم من بعض فرصهم التعليمية كالحصول على المؤهلات التعليمية، وبالتالي يتزايد فيها الطلب على مقاعد الدراسة في نظم التعليم العالي التقليدية، حتى أصبحت الرغبة في تلبية هذا الطلب تتجاوز الإمكانات الاقتصادية الوطنية المتاحة، ومن ثم يأتي التعليم المفتوح للمساهمة في حل هذه المشكلة.
- توفير فرص التعلم : يمُكِن التعليم الجامعي المفتوح الأفراد في المناطق النائية من مواصلة تعليمهم على الرغم من بعد المسافات؛ وذلك من خلال تأمين المقررات والمواد التعليمية لهم واستغلال النظام التكاملي متعدد الوسائط في تسهيل التفاعل بين الدارسين والمشرفين.

مما سبق يتضح ضرورة تواجد نوعاً من التعليم غير التقليدي يساعد في تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات، ويساعد المجتمع على الاستفادة من موارده البشرية وتحقيق متطلباته من الثقافة والمشاركة المجتمعية للعيش في مستوى ثقافي وحضاري واقتصادي واجتماعي متقدم .

المحور الثاني : معايير جودة نظام التعليم الجامعي المفتوح

يشهد العالم المعاصر اهتماماً متزايداً بمعايير الجودة في جميع الميادين، وبخاصة ميادين العمل التربوي، ويأتي ذلك من اقتناع كامل بأن جودة التعليم تكمن في وجود معايير محددة ودقيقة تصل في طموحها ودقتها إلى درجة توضيح ما يجب تعلمه واكتسابه والمستوى المطلوب الوصول إليه في كل مجال من المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية (احمد عبد المعطي،٢٠٠٨،٣٠) .

والجودة عرفها ابن منظور في معجمه لسان العرب بأن أصلها " جود " والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، وجوده أي صار جيدًا (ابن منظور،1984) وعُرفت بأنها" المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة" Marlous) (John,2002,7&وعرفها المعهد الأمريكي للمعايير American National Standards Institute بأنها" جملة السمات والخصائص للمنتج، أو الخدمة التي تجعله قادرًا على الوفاء باحتياجات معينة(اتحاد الجامعات العربية ،٢٠١٣،٩٢) ،كما عرفها قاموس أكسفورد Oxford على أنها:" مستوى عالٍ لشيء ما عندما يقاس في ضوء أشياء أخرى من نفس النوع، و إتقان عام لمعيار أو مستوى معين"، في حين عرفها قاموس ويبستر (Webster,1992:1161) على أنها "صفة أو درجة تفوق يمتلكها شيء ما" ،بينما عرفها معهد الجودة الفيدرالي بأنها " أداء العمل الصحيح بشكل صحيح ومن المرة الأولى ، مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدي تحسن الأداء" (سيف ابراهيم و آخرون، ٢٠١٤ : ١٦٥).

ويمكن القول بأن الجودة ، ليست كلامًا يقال ولكن ما نفعله، وأن العنصر الرئيسي في تعريفها يكمن في خدمة الطالب الذي يتصف بمجموعة من الصفات والخصائص المطابقة للصفات المخطط لها، والتي تتطلب عملية تطوير وتحسين مستمر بما يلبي احتياجات الطلاب ورغباتهم بأقل وقت ممكن وأقل تكلفة.ومن ثم ينظر للجودة من ثلاث زوايا جودة(التصميم ،والإنتاج والأداء).

وتبرز الحاجة إلى جودة التعليم الجامعي المفتوح للأسباب التالية(محمود عكاشة،سهير حوالة ،مرجع سابق،٥ ، الفقهاء،جابر،مرجع سابق،٣١) :

- معدلات البطالة المرتفعة، فالإنتاج لا يوفر عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية والعكس.
- افتقار برامجه لفلسفة واضحة، وأن هناك تسارعًا في تنفيذ البرامج دون إعطاء وقت كافٍ للتخطيط، وأن هناك حاجة ملحة لزيادة التخصصات في المراكز لتلائم احتياجات الدارسين وسوق العمل.
- ضعف توفير فرص تعليمية متكافئة في المناطق النائية، وأن التعليم المفتوح يتبع شروط قبول لا تحقق فلسفة النظام القائمة على تحقيق ديمقراطية التعليم.
- محدودية الفرص التعليمية المتكافئة في المناطق النائية، وأن التعليم المفتوح يتبع شروط قبول لا تحقق فلسفة النظام القائمة على تحقيق ديمقراطية التعليم.
- اقتصار برامج التعليم المفتوح على المقررات الدراسية التي يغلب عليها الطابع التقليدي وضعف استخدامها للوسائط التعليمية والتكنولوجية، وشكاوى الدارسين من اللقاءات الأسبوعية التي لا تتيح لهم حرية الحوار والمناقشة وارتفاع تكاليف الدراسة بالنسبة لهم.
- النظام لا يوفر للدارسين المرشدين الأكاديميين، ولا يتبع نظام التقييم المستمر ويقتصر على امتحان نهاية الفصل الدراسي.

- هناك جهل واضح باستراتيجيات التعلم عن بعد والتعليم المفتوح، وقد شكل ذلك عزوفاً عن هذه الاستراتيجيات التي ستسود النظم التعليمية .وبدون ذلك، سيتم تجريد المجتمع من المدارس والجامعات التي تستهلك أجزاءً كبيرة من الناتج القومي الإجمالي.
- لا تتوفر في الغالبية العظمى من الجامعات البنية التحتية الأساسية اللازمة لتقديم هذه الأنماط من استراتيجيات التعليم. فلا يمكن تصور جامعة حديثة لا تتوفر فيها خدمات الإنترنت مثلا.

وقد تتعدد تعريفات معايير الجودة فى التعليم، نذكر منها على سبيل المثال :

عرفها فلاسكينو (Vlasceanu,2007,53)، بأنها الإجراءات المتفق عليها، والتي ينبغي توافرها لقياس مدى الأداء بمفهومه الشامل الذي يتضمن أداء كل من المعلم والمستفيد ومحتوى البرامج. وهي عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب لضمان تحقيق الجودة المرغوبة .

وهى وسيلة التأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية تعد مُلائمة وتستوفي تؤقعات المستفيدين من هذه الجهات(اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة ،مرجع سابق،٩٣).

أما ضمان الجودة ، فقد اختلفت الآراء حوله، وفقًا للمدارس الفكرية، ومن هذه التعريفات:

- مصطلح عام وشامل يشير إلى عملية تقييم مستمرة(تقييم، ضبط، ضمان، صيانة، تحسين) لجودة نظام التعليم العالي ومؤسساته وبرامجه، وكآلية تنظيمية ،وضمان الجودة يركز على المسئولية أوالمحاسبة regulatory والتحسين وتقديم المعلومات وإصدار الأحكام من خلال عملية متفق عليها(عليان الحولي،٢٠١٢،٢٠٧).

- وتعد ضمان الجودة إحدى الأدوات الأساسية لوضع معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي(Ismail,2012:1107). إن ضمان الجودة هوتحقيق المؤسسة التعليمية شروط ومعايير الجودة في جميع أنشطتها من أنظمة إدارية، وعملية تعليمية، وأعضاء هيئة تدريس، وطلبة، ومرافق، ومصادر تعلم، وتجهيزات، وتسهيلات، وغيرها(مجلس الاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٣ ، ٧).

ولتلبية متطلبات الدارسين، وأرباب العمل، وجميع ذوي العلاقة بالتعليم العالي فقد تعددت معايير ضمان الجودة عالمياً وعملت الحكومات على إنشاء وكالات وطنية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي فيها واعتمادها، ومن هذه الوكالات على سبيل المثال لا الحصر، المجلس الأوروبي للتعليم عن بعد والتعليم المفتوح(ECDOE)، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(NAQAEA)،وتهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر من خلال (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ١٥،٢٠٠٩):

- نشر الوعي بثقافة الجودة .
- التنسيق مع المؤسسات التعليمية؛ بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير، وقواعد مقارنات التطوير، وآليات قياس الأداء إسترشادًا بالمعايير الدولية؛ وبما لا يتعارض مع هوية الأمة.
- القيام بالتقييم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقًا للمعايير القياسية المعتمدة

ويقدم ليم(Lim,2005,11) مجموعة شروط لضمان الجودة في التعليم العالي منها:

- أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بدرجة كافية ومناسبة .
- أن يتفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل في مؤسسة جامعية واحدة .
- ضرورة توفير خدمات إدارية وإلكترونية جيدة .

- ضرورة توافر قدر من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بحيث يتم التسامح عند توجيه النقد البناء لسياسة الجامعة، أو لأي سلطة في موقع سلطة.

ومن مجالات التحقق من مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المفتوح مايلي:

نظرًا لأن التنمية المستدامة وتحقيقها من خلال التعليم الجامعي المفتوح، يمثل قوة تماسك حقيقية للمجتمع من خلال سياستها واستراتيجيتها ،كان لا بد من وجود مؤشرات لقياس التنمية المستدامة ، وهذا ما أكد علية قمة الألفية الإنمائية للأمم المتحدة(ريهام عبد العال،٢٠١٢،٣٠٦) :

❖ **جودة عضو هيئة التدريس (المعلم) :**

ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس، تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التعليمية التي يرسمها المجتمع.

ومن المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق جودة عضو هيئة التدريس ما يلي:(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨،٢:٣)

- حسن الاختيار لأعضاء هيئة التدريس بناء على معايير أكاديمية، ومقابلات نزيهة، وتمكن علمي.
- النمو المهني المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية من خلال التدريب بناء على الاحتياجات التدريبية في المجالات المطلوبة واقتراح عناوين لدورات تدريبية والمتمثلة في (مفاهيم الجودة في التعليم -إعداد وثيقة التقييم الذاتي– مهارات التدريس الجامعي)
- تهيئة البيئة الجامعية الداعمة – المادية والمعنوية - للأستاذ الجامعي.
- مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحلي.
- القدرة على تحديد احتياجات طلابهم ومشكلاتهم .
- المشاركة في الجمعيات العلمية والمهنية.
- استخدام أساليب التقويم الشامل في تقييم أداء طلابهم .

- الالتزام بالقيم والأعراف الاجتماعية والدينية والجامعية.
- القدرة على استخدام استراتيجيات وأساليب متنوعة فى التدريس .

❖ **جودة المستفيدين (المتعلم):**

يمثل طلبة الجامعة محور العملية التعليمية، وتعمل الجامعات على الارتقاء بمستواهم الأكاديمي نظرياً وتطبيقياً، والعمل على صقل شخصياتهم؛ ولتحقيق ذلك ينبغي أولاً تحديد مستوى الطلبة الأكاديمي ليتمّ التعامل معهم وفق أساليب تناسب هذه المستويات (Anthony G. Hopkin،2004, 184).

ومن المهم إرشاد الطلبة إلى ضرورة اختيار التخصص الذي يحتاجه سوق العمل؛ حتى يكون حافزاً لهم على الجدية في الدراسة والإبداع والابتكار، ويتم قياس فاعلية الطلبة الخرّيجين عن طريق رضا أرباب العمل، والمسؤولين، وأعضاء هيئة التدريس، والعمل على تحفيزهم ومتابعة تحصيلهم ومستوى تقدمهم في الجامعة وسوق العمل مستقبلاً (ماهر محمد،٢٠٠٤،١٣٩).

ومما سبق؛ نجد أن تطبيق الجودة الشاملة يعتبر محفزاً كبيراً لمشاركة الطلبة وتنمية قدراتهم داخل الجامعة وخارجها؛ ولتحقيق الجودة المطلوبة بالطلبة باعتبارهم المنتج التعليمي للمؤسسة الجامعية، هناك مجموعة من المتطلبات ينبغى توافرها لتحقيق جودة الطالب ، وهى (حسن البيلاوى، ٢٠٠٤، ٢٩٧-٢٩٨):

- امتلاك القدرة على حل المشكلات ووضع قرارات صائبة باستخدام التفكير العلمي الناقد
- امتلاك القدرة على تطبيق المهارات اللازمة للعمل والتعامل مع الآخرين .
- المشاركة كمواطنين متحملين للمسؤولية في حياة المجتمعات على المستوى المحلي والقومي والعالمي.
- استكشاف فرص التعليم و العمل الموجودة في بيئاتهم سواء كانت محلية أو قومية
- إجادة استخدام مهارات التعلم والتكنولوجيا بفعالية .

❖ **جودة هيكل البرامج التعليمية:**

تمثل البرامج التعليمية وما تحويه من مقررات دراسية المحور الأساسي لأي مؤسسة تعليمية ،حيث إن الوظيفة الرئيسية للمؤسسة التعليمية هي إعداد المهنيين، ولا يتم الإعداد دون وجود برامج ومقررات، ويقصد بجودة هذا الهيكل حسن مخاطبته للتحديات القومية في مجالات التكنولوجيا المختلفة، إداريا، صناعيا،على مستوى الكلية ؛ لمواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة، بما يتوافق مع طبيعة المجتمع وثقافته، مع الاهتمام بالمقررات التطبيقية وتغليب الجانب التطبيقي على الجانب النظري عند تدريس المقررات، والإفادة من التقنيات الحديثة للرقي، والأخذ بمناهج عصرية تُوائِم روح العصر ومتطلباته؛ وهذا يتطلب أن تتابع الجامعة خطط الجامعات الأخرى بصفة مستمرة وما يجري عليها من تغيّرات لاستيعاب احتياجات سوق العمل(Stanley J.,) Spanbauer,1995,522

ومن المتطلبات التى ينبغى مراعاتها لتحقيق جودة المناهج الدراسية، ما يلي (أمين فهمي، ٢٠٠٤، ٢٦):

- توافق المنهج مع الخطة الدراسية ومع أهداف التخصص ومخرجات التعليم ،و التأكيد على تقويم جودة التدريس وفق معايير محددة.
- إيجاد خطة تفصيلية للتخصّص تبيّن مجالات المواد الدراسية وتصنيفها وتسلسلها .
- توضيح عدد ساعات الدراسة لكل مادة، مع التركيز على أن تستند هذه المواد إلى مراجع ومصادر محلية وعالمية.
- معرفة مدى انعكاس نشاط البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس على محتويات المواد.
- إيجاد خطة تفصيلية لكلّ مادة تشتمل على: (الوصف العام للمادة، الهدف العام والأهداف التفصيلية، مخرجات التعلّم، المحتويات، الجدول الزمني للمحاضرات، أساليب التقييم، الكتاب المقرر والمراجع المساندة).

❖ **جودة القاعات التعليمية وتجهيزاتها:**

الجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل القاعات، التهوية، الإضاءة، المقاعد، الصوت وغيرها من المشتملات التي تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، فكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم أثر ذلك بدوره على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب تأثيرًا بالغًا، ومن ثم على جودة العملية التعليمية وعلى مخرجاتها.

ومن المتطلبات التى ينبغى مراعاتها لتحقيق جودة القاعات التعليمية ما يلي:

- معرفة مدى تناسب اتساع القاعة مع كثافة الطلاب والطالبات.
- معرفة مدى جودة التهيئة في القاعة.
- مدى كفاية تجهيز القاعة بوسائل الإيضاح والعرض والصوت.
- الإلمام بكفاية وصلاحية المقاعد والمناضد.
- تدعيم القاعة التدريسية بمدخل ومخرج للقاعة.

❖ **جودة الكتاب :**

ويقصد به جودة محتوياته وتحديثه المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته، وأبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تتطلبها المؤسسة التعليمية منه، ويعتمد التعليم الجامعي في الأساس على تعدد و تنوع مصادر المعرفة للطلاب، ومن المتطلبات التى ينبغى مراعاتها لتحقيقها (نور الدين حامد،ليلى عبد الحيم،٢٠١٢، ٢٨٦):

- يجب على المؤسسة التعليمية أن توفركتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام
- خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لدى الطلاب.
- القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث والإطلاع
- يجب أن يتوافر للطالب العديد من المراجع – المحلية والعالمية – للا طلاع عليها مما يساعد على تحقيق المخرجات العامة للتعليم الجامعي.

- توفر المؤسسة خدمة الانترنت بالمكتبة وخدمات المكتبة الرقمية.

مما سبق؛ يؤكد ضرورة الاهتمام والأخذ بالجودة وتطبيقاتها فى نظام التعليم الجامعي المفتوح ، وبقدر مراعاة جانب الجودة والاهتمام بها، يظهر ويتحدد نجاح المؤسسة التعليمية أو فشلها في تقديم خدماتها للمستفيدين؛ وهذا بدوره يبرز جانب التنافسية بين مراكز التعليم المفتوح المختلفة في تطوير خدماتها، وتقديم كل ما هو مفيد وجيد للمستفيدين منها بمختلف المراكز المسؤولة عن تقديم التعليم المفتوح بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة.

مما سبق؛ يؤكد ضرورة الاهتمام والأخذ بالجودة وتطبيقاتها فى نظام التعليم الجامعي المفتوح ، وبقدر مراعاة جانب الجودة والاهتمام بها، يظهر ويتحدد نجاح المؤسسة التعليمية أو فشلها في تقديم خدماتها للمستفيدين؛ وهذا بدوره يبرز جانب التنافسية بين مراكز التعليم المفتوح المختلفة في تطوير خدماتها، وتقديم كل ما هو مفيد وجيد للمستفيدين منها بمختلف المراكز المسئولة عن تقديم التعليم المفتوح بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة.

ونظرًا لكثرة الضغوط والانتقادات، التي يتعرض لها هذا النظام نتيجة وجود عدة عقبات ربما تعترض عملية ضبط وضمان الجودة في الجامعة على وجه العموم، وفي العملية الأكاديمية على وجه الخصوص والتي أشار إليها مجموعة من الباحثين { محيي هدهود(٢٠١٢)، سعيد العضاضي(٢٠١٢) ،محمد مطر وآخران (٢٠١١) } نلخص أهمها فيما يأتي:

- غياب البنية التحتية.
- غياب المقررات المصممة خصيصاً لهذا النوع من التعلم.
- نوعية الأساتذة وجاهزيتهم للتعامل مع المقررات الجديدة.
- عدم الالتزام بمعايير ضبط الجودة علمياً وتعليمياً (أكاديمياً) وتقنيًا .
- عدم وضوح الرؤية والتخطيط عند إنشاء البرنامج مما اثر علي جودة البرامج.

- وجود قرارات عليا من وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات فيما يخص سياسات ولوائح وبرامج التعليم المفتوح غير المدروسة والمتعجلة.
- عدم ملاءمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم .
- عدم الربط بين كليات الجامعة وتخصصاتها وسوق العمل من حيث نوع نوعية البرامج ومحتوى الخطط الدراسية، مما يقلل من جاهزية الخريج للانخراط بسهولة ونجاح في سوق العمل.

وفي ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية، وما واكبها من تغير في المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية، والذي لم تعد فيه الموارد الطبيعية العمود الفقري للتنمية ،بل أتى الاقتصاد المعرفي ليسهم كركيزة رئيسية في خطط التنمية والتطوير، يأتي التعليم المفتوح كأحد مقومات التنمية المستدامة، وضمانًا أساسيًا لأمن الأمم، الأمر الذي يتطلب نظامًا متطورًا يتسم بجودة عالية وفقًا لمعايير قياسية، ونظم حاكمة، وممارسات فعلية لمؤسسات تعليمية (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٣، ٤) .

ومن ثم فالفرص متاحة أمام تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم المفتوح من خلال تحسين كفاءة برامجه ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتوفير مناخ مناسب لثقافة الجودة ينعكس على الأداء من خلال تقديم مجموعة من المداخلات المادية والبشرية والثقافية ذات نوعية عالية في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع .

أما عن السؤال الخاص، ما متطلبات التنمية المستدامة؟ أمكن الإجابه عنه من خلال المبحث التالي:

المبحث الثالث : التعليم الجامعي المفتوح من أجل التنمية المستدامة

يقصد بالتعليم لأجل التنمية المستدامة، التعليم مدى الحياة بغية إكساب القيم والمعارف والمهارات التي تساعد الأفراد على إيجاد حلول جديدة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ،ويرجع الفضل إلى" قوهالم برونتلاند " في ترسيخ مفهوم التنمية

المستدامة وتحديد ملامحها الكبرى حيث لعبت دورًا هامًا في ترسيمه في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧ . والتي أعطت تعريفا للتنمية المستدامة كالتالي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها" (الهيئة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩ ، ٨٣) .

والتنمية المستدامة مفهوم تتبناه أهم المراكز العالمية المهتمة بالبيئة وارتقائها، حيث يعد هذا المفهوم أساسيا" نحو مستقبل أفضل للدولة النامية، فالتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية ورفع مستوى المعيشة من خلال الموارد المتاحة واستغلال الطاقات والإمكانات مع مراعاة الجوانب البيولوجية والاجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحق الأجيال القادمة فيها(فاتنة الوتار،وفاء الوتار، ٢٠٠٨،٢)

وتهدف برامج الأمم المتحدة واليونسكو والأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى التخفيف من الفقر، وتحسين الصحة وكلها ترى في التعليم وسيلة هامة لتحقيق هذه الأهداف(UNECSO, 2005,7)

ويستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس أهمها(محمد إبراهيم،٢٠٠٤ :(Barbara, 1995

١. أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .
٢. لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة .

٣. يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية .

٤. لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

٥. لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

٦. استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

مؤشرات التنمية المستدامة :

تتمثل المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي(محمد قرين،٢٠٠٨):

١. التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فهى مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

٢. التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

٣. التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤. التنمية عملية موجهه بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

٥. إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة.

٦. ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع ، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع .

ويتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة ، تحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يتطلب الأمر التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي(عبد الرحمن الحسن،٢٠١١،٧):

١. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

٢. المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

٣. تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة (عبد العزيز السنبل٢٠١٢،١٨٩:١٥٩) :

(١)العدالة القائمة على الإنصاف :

وفى ضوء هذا المبدأ ينبغى تنظيم المجتمع على أساس نظرية للعدالة تهدف الى إيجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد، ويعنى الإنصاف حصول كل انسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته. وفى ضوء هذا المبدأ ينبغى

إلغاء المسلمات السائدة على المستوى الاجتماعى والمواقع العشوائية القائمة فى التنافس حول الامتيازات السياسية والاقتصادية.

(٢) مبدأ التمكين:

يعد التمكين من أهم المبادىء التى تقوم عليها التنمية المستدامة، ويعنى التمكين أن الناس يجب أن يكونوا فى وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة فى القرارات والآليات التى توجه حياتهم ومصيرهم، وتصاغ فى غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم، فالمشاركة تتيح للأفراد الوصول إلى خيارات أوسع فى توجيه مصائرهم، وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ومناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(٣) مبدأ الحاكمية:

وتعنى الحاكمية حسن الإدارة والمساءلة، أى خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادىء الشفافية والحوار والرقابه والمسؤوليةلية.كما تعنى اتباع الآليات السليمة لاتخاذ القرارات المؤثرة فى حياة الناس .

(٤) مبدأ التضامن:

ويعنى المشاركة والتعاون بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

(٥) مبدأ الكفاءة:

ويعني أن المرء كيف يعمل، فإلى جانب تعلم عمل من الأعمال،يتعين عليه اكتساب كفاءة تجعله قادرا على مواجهة مواقف متعددة ، وهذه الكفاءة كثيرًا ما تصبح أيسر مثالًا ؛إذا أتيح للدارسين إمكانية الأختيار وفقًا لقدراتهم(عبد الله بيومي،٢٠١٢،٢٨٣:٢٨٢) .

المبحث الرابع: الآليات المقترحة لضمان الجودة في التعليم الجامعي المفتوح والملبية لمتطلبات التنمية المستدامة:

الآليات مجموعة من القواعد اللازمة لتنفيذ العمل، ويمكن تركيز آليات تحقيق ضمان جودة التعليم المفتوح بناءً على ما جاء من أسباب ضعف في نظام التعليم الجامعي المفتوح ،وبما يحقق متطلبات التنمية المستدامة ،والتي يمكن توضيحهمن خلال الشكل التالي:

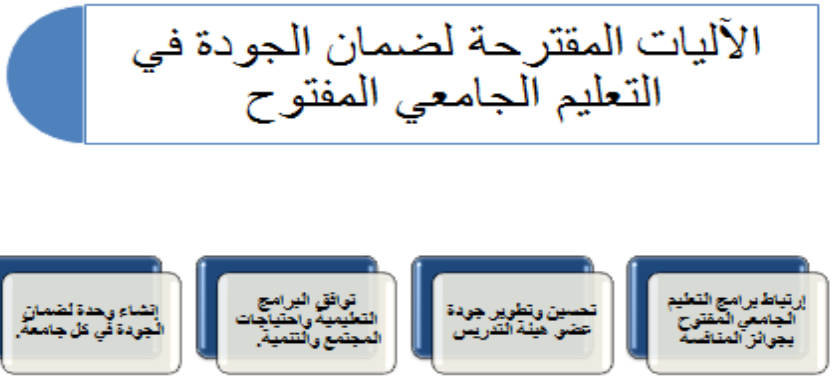

من الشكل السابق يتضح أن أهم الآليات المقترحة لضمان جودة التعليم المفتوح والملبية لمتطلبات التنمية المستدامة هى:

- **إنشاء وحدة لضمان الجودة في كل جامعة.**

ويقترح في ذلك ما يلي:

- تتشكل مجموعة من الأكاديميين والإداريين بالجامعة من ذوي الخبرة يمثلون دوائر الجامعة المختلفة(الأكاديمية و الإدارية).

- تحديد مهام الوحدة على النحو التالي { رسم السياسة العامة للجودة في الجامعة والإشراف على تنفيذها- اعتماد خطط ومتطلبات تطبيق الجودة بالجامعة –نقل التجارب الرائدة المحلية والعالمية)
- **مواءمة البرامج التعليمية واحتياجات المجتمع والتنمية.**

ويتحقق ذلك من خلال :

- دراسة احتياجات سوق العمل (قطاع الخدمات التعليمية -الشركات– المصانع– المصالح– مؤسسات الخدمات الصحية إلخ...)
- آراء الجهات المستفيدة من خريجيها، وغيرها من المؤسسات المجتمعية، عند تصميم برامجها وتطويرها، وذلك عن طريق تشكيل فرق عمل مشتركة من أطراف عدة للقيام بذلك.
- تتضمن البرامج قضاء الطلاب ساعات أسبوعية بالميادين ذات الصلة (المدارس لطلبة كلية التربية – المصانع لطلبة كلية الهندسة – المحاكم لطلبة كلية الحقوق، وحدات الرعاية الصحية والمستشفيات لطلبة كلية الطب) ويقومون أثناء الدراسة بعمل مشروعات خدمية لهذا الميدان.
- تستجيب المؤسسة للمتغيرات والمستجدات المحلية والدولية عند تطوير برامجها العلمية، وذلك بإضافة موضوعات جديدة أو حذف موضوعات مقررة لم تعد لها ضرورة.
- تطوير برامج _للمنتسبين في برامج التعليم الجامعي المفتوح _،يقوم على أساس المعرفة بالأسس التربوية التكنولوجية وذلك لإعدادهم لمواجهة المعوقات التي قد تواجه عملهم المستقبلي.
- **تحسين وتطوير جودة عضو هيئة التدريس:**

ينبغي أن يتوافر عضو هيئة التدريس بالجامعة على خصوصيات يستمدها من قدراته البحثية، ومهاراته التربوية، من بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- كفايات التدريس الجيد.
- كفايات القيام بالبحث العلمي.
- كفايات استخدام التقنيات الحديثة في مجال التعليم.
- نشر ثقافة جودة التعليم المفتوح بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب من خلال الدورات التدريبية وورش العمل ، والتي تؤكد على ضمان جودة نظام التعليم الجامعي المفتوح.

- **إعداد برامج التعليم الجامعي المفتوح لجوائز المنافسة**

ولتنظيم جوائز المنافسة وتحسين الجودة بين أفراد وإدارات ووحدات الجامعات المختلفة ، ويتم تفعيل ذلك من خلال:

- بث التنافس بين أفراد الجامعة ووحداتها الأكاديمية والإدارية.
- وضع أسس للتنافس في الجامعة يتوافق مع توجهاتها الإستراتيجية ؛ لتحسين مستوى الجودة في الجامعة، واقتراح تنظيم حوافز المنافسة بين أفراد ووحدات الجامعة .

- **مواءمة مخرجات الجامعة لاحتياجات سوق العمل، من خلال:**

- الإبقاء على علاقات التواصل والتعاون الفاعلة مع عملاء الجامعة (جهات التوظيف والخريجين)، مع الاستفادة من خبرات الآخر في مجال ضمان الجودة سواء فيما يتعلق بهيكلة نظم الجودة، أو الخطط المؤسسية لتحقيق ذلك، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار المبادىء والمعايير الأساسية للمجتمع . ،ومن ثم التعرف على وجهات نظر العملاء وتقديراتهم واقتراحاتهم حول موائمة مخرجات الجامعة لاحتياجات سوق العمل.
- إجراء بحوث ميدانية موجهة تستهدف احتياجات السوق الفعلية وتستقرئ مستقبله وتبحث مشكلات الخريجين والباحثين، ومستوى الكفايات والمهارات ، وأوجه القصور في الخدمات الاجتماعية.

- تطوير وتطبيق معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي المفتوح بهدف تحقيق رضا المستفيدين منها سواء إداريين، طلاب، أعضاء هيئة التدريس. الأنشطة الطلابية اتباع استراتيجيات التعليم المفتوح الذي يتطلب اتباع مبدأ التشاركية والعمل التعاوني في مجال إعداد المقررات، والوفر المالي الحاصل نتيجة ذلك، وسيتم الاستغناء عن شراء المقررات من جهات محلية، أو أجنبية
- تقوية أواصر التعاون بين الجامعات المصرية والمنظمة العربية لتأكيد الجودة في التعليم والهيئات النظيرة، ومنظمات العمل ، ومن ثم تحقيق المواءمة بين سوق العمل والمخرجات الأكاديمية.
- تركيز نظم التعليم المفتوح على مجالات وميادين ذات أهمية في الاقتصاد المعاصر في المجالات المختلفة مثل تقنية المعلومات ، والتقنيات الصناعية والإلكترونية ، مما يجعل مساهمة العناصر الوطنية في هذه الميادين واسعة.
- نشر المعلومات والمعرفة حول التنمية المستدامة وربطها بالتعليم المفتوح من خلال الأنشطة الطلابية بالجامعات ؛لتوسيع قاعدة المشاركة لإعداد خريج ينافس فى سوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة.

وأخيرًا هذه الدراسة النظرية يمكن الإفادة منها في تطوير التعليم المفتوح في ضوء ضمان الجودة وتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعنا المصري الذي في حاجة إلى كثير هذه الموضوعات ، خاصة إذا ارتبطت بدراسات تطبيقية.

قائمـــــة المراجـــع :

أولاً: الكتب

١. ابن منظور (١٩٨٤)، لسان العرب، الجزء الثاني، دار المعارف ، القاهرة .

٢. اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة(٢٠١٣)،دليل معايير الجودة والاعتماد لجامعات وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد،عمان الأردن.

٣. أحمد حسين عبد العاطي(٢٠٠٩)،الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية، قراءة معاصرة في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول الرائدة ، القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع.

٤. أحمد حسين عبد المعطى(٢٠٠٨)، الجودة والاعتماد بالتعليم ، دار السحاب للنشر، القاهرة .

٥. إيمان بيبرس(٢٠٠٣)،التعليم غير الرسمي ودوره في التنمية المستدامة،جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة.

٦. توفيق أحمد خوجة(٢٠٠٤)، "المدخل في تحسين جودة الخدمات الصحية: الرعاية الصحية الأولية"، المكتب التنفيذي ،مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٧. جمهورية مصر العربية(٢٠٠٨)، الدليل الارشادى لتوفير المتطلبات اللازمة لضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الإصدار الأول.

٨. جمهورية مصر العربية(٢٠٠٩)، ، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالى، مفهوم ومبادئ ضمان جودة التعليم والاعتماد: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الإصدار الثاني.

٩. جمهورية مصر العربية(٢٠١٣) ،المعايير القومية الأكاديمية المرجعية ، قطاع كليات التربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الإصدار الأول.

١٠.حسن شحاته٠(٢٠٠٩): التعليم الإلكتروني وتحرير العقل: آفاق وتقنيات جديدة للتعليم، دار العالم العربي ،القاهرة .
١١.عصام نجيب الفقهاء،عبدالمطلب جابر(٢٠١٣)، معايير الاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات العربية(دليل مرجعي) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،تونس.
١٢.فاروق شوقي البوهي(٢٠١٤)،التعليم العالي واتجاهات تطويره من منظور مقارن،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية.
١٣.فتحي عبد الرسول(٢٠١٤)،اتجاهات حديثة في التعليم العالى،دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٤.مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي(٢٠١٣)، دليل إجراءات ضمان الجودة والاعتماد وإجراءات إعداد دراسة التقويم الذاتي،صنعاء ،اليمن.
١٥.وفيق حلمي الاغا، ايهاب وفيق الاغا(٢٠١٠) ، استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الأداء الجامعي ، جامعة الازهر،غزة .

ثانيًا : الدوريات والمؤتمرات

١. أحمد السيد خليل (٢٠٠١)، يدري أحمد أبو الحسن، رؤية مستقبلية للتعليم الجامعي بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بغض الدول المتقدمة " مجلة كلية التربية بأسوان، ع١٥، جامعة جنوب الوادي.
٢. أكرم احمد الطويل، احمد عوني أغا (٢٠١٠)، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية للقيادات الإدارية في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة" ، في الفترة من١١ – ١٣ أكتوبر.

٣. أمين فاروق فهمي (٢٠٠٤)، " المدخل المنظومي و إدارة و ضبط الجودة الشاملة في منظومة التعليم"، المؤتمر العربي الرابع حول المدخل المنظومي في التدريس و التعلم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، في الفترة من ٣- ٤ أبريل.
٤. باسم برقاوي،فاتن خربط،عماد ابو الرب(٢٠١٥)،تطوير إطار لجودة التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، عمان، الأردن ،مج٢٠.
٥. حسين عليان الهرامشة (٢٠١٥)، التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية لضمان جودة التعليم العالي من وجهة نظر اعضاءالهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،مرجع سابق، مج٨، ع ١٩.
٦. خيرية حسين مسعود(٢٠١٣)، التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بُعد،رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية، جامعة المنصورة،٢٠في الفترة من٢٠-٢١ فبراير .
٧. رمضان احمد عيد حسين (٢٠١٠) :رؤية مغايرة للتعليم المفتوح في مصر، ورقة عمل مقدمة ضمن أوراق مؤتمر معايير الاعتماد والجودة في التعليم المفتوح في مصر والوطن العربي ، بورسعيد في الفترة من ٢٧-٢٨ مارس، ،المجلد الأول .
٨. ريهام رفعت محمد عبد العال(٢٠١٢)، التربية البيئية للكبار كمدخل للتنمية المستدامة، المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار، مرجع سابق.
٩. سحر محمد أبو راضي(٢٠١٥)، تصور مقترح لضمان جودة التعليم الجامعي المصري في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، مج.٨، ع.١٩، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، عمان، الأردن
١٠. سيف ناصر إبراهيم وآخرون(٢٠١٤)،مستوى جودة الخدمات الطلابية ورضا الطلبة عنها ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ،مج٧،ع١٥، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، صنعاء ، اليمن

١١. صالح ناصر عليمات (٢٠٠٢)،التعليم الجامعي عن بعد المعيقات والتطلعات المستقبلية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع، العربي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي، بعنوان "التعليم الجامعي العربي عن بعد رؤية مستقبلية"، مجلد ١، ١٧-١٨ ديسمبر، مركز المؤتمرات، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٢. عاطف حسن شواشرة(٢٠٠٦)، التعليم الجامعي المفتوح وتعليم الكبار، بحث مقدم إلى مؤتمر دور "المنظمات الأهلية العربية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية، الشراكة لبناء المستقبل". الكويت من ١٨-٢٠ ديسمبر.

١٣. عبد العزيز السنبل (٢٠١٢)، دور تعليم الكبار فى التنمية المستدامة وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس.

١٤. عبد الله بيومي(٢٠١٢)، تحقيق التنمية المستدامة مدخل التعليم للجميع في مصر، بحث مقدم "المؤتمر السنوى العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس". مرجع سابق.

١٥. عبدالرحمن محمد الحسن(٢٠١١)،"التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة، فى الفترة ١٥ – ١٦ / ١١.

١٦. عليان عبد الله الحولي (٢٠١٢)، ضمان الجودة في الجامعات العربية :المفهوم وآليات التطبيق، " آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم " بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم في الفترة من ٢-٣سبتمبر، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ،القاهرة

١٧. عمرو مصطفى احمد حسن (٢٠١٣): تطوير الجودة بالتعليم الجامعي المفتوح بجامعة القاهرة، دراسة تحليلية، معهد العلوم التربوية، ع ٢،مج٢١، جامعة القاهرة.

١٨. لبنى نصر، وأحمد شرف (٢٠١٣)، تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية بكلية العلوم بجامعة سوهاج في ضوء معايير جودة التعليم والاعتماد والتنمية المستدامة، كتاب وقائع المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن.

١٩. محمد إبراهيم جبر إبراهيم(٢٠٠٤)، "مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية"، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية بعنوان: استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية،ابريل،

٢٠. محمد الأمين قرين(٢٠٠٨م)،" المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة" ، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة ، جامعة سبها ، ليبيا. .

٢١. محمد ريان وأحمد عبد العظيم (٢٠٠٩) ،تفعيل دور التعليم العالى لتلبية متطلبات التنمية الشاملة فى العالم الإسلامى، مؤتمر التعليم فى العالم الإسلامى المؤتلف والمختلف ٣١ يناير – ١ فبراير، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، دار الفكر العربى، القاهرة.

٢٢. محمد عطية مطر، عبدالناصرإبراهيم نور، محمود إبراهيم حافظ(٢٠١١) ،آلية ضمان الرسائل الجامعية " حالة تطبيقية على جامعة الشرق الوسط، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،ع ٨، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء،اليمن .

٢٣. محمد على نصر(٢٠٠٤)، رؤى مستقبلية وتجارب إقليمية وعالمية لتطوير وتحديث التعليم العالى العربى فى ضوء متطلبات العصر، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر(العربى الثالث) لمركز تطوير التعليم في الفترة من(١٨–١٩) ديسمبر" التعليم الجامعى المصرى آفاق الإصلاح والتطوير"، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، الجزء الأول، جامعة عين شمس.

٢٤. محمود فتحي عكاشة،سهيرمحمد حواله(٢٠١٠)،تقييم جودة التعليم المفتوح بمصر من وجهة نظر مقدمي الخدمة والمستفدين منها،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ع.٥ ،مرجع سابق.
٢٥. ميسم فوزي مطير العزام (٢٠١٢): ضمان الجودة والنوعية في التعلم المفتوح والتعلم عن بُعد، مجلة الثقافة والتنمية، عدد ٦١، القاهرة.
٢٦. ناهد الشاذلى (٢٠٠٥)،التعليم العالى وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، *مجلة التربية والتنمية*، ع ٣٢ ، السنة ١٣، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، القاهرة.
٢٧. نور الدين فرج،ليلى عبد الرحيم(٢٠١٢)، مبادئ ومميزات توجيهية لضمان جودة التعليم العالي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ، مرجع سابق.
٢٨. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٠) ، تقرير لجنة تطوير التعليم العالي والجامعي ، المؤتمر القومي للتعليم العالي، القاهرة ،١٣ –١٤/ فبراير.
٢٩. وفاء مجيد محمد الملاحي (٢٠١٣)، تصور تربوي مقترح لتطوير التعليم الجامعي المفتوح في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة، المؤتمر العلمي الدولي الأول" رؤية إستشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، المنعقد بكلية التربية جامعة المنصورة ، في الفترة من ٢٠–٢١فبراير.
٣٠. اليونسكو (٢٠١٢) ،التعليم من أجل التنمية المستدامة ، مجلة المعرفة ، عدد خاص.

ثالثًا : الرسائل العلمية

١. أحمد محمود محمد الزنفلي(٢٠١٠)،التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه، كلية التربية ،جامعة الزقازيق.
٢. عاهد مطر حسين المقيد(٢٠٠٦)، "واقع الممارسات الإشرافية للمشرفين التربويين بوكالة الغوث بغزة في ضوء مبادئ الجودةالشاملة وسبل تطويره "، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٣. عصام عز العرب عبد الله (٢٠٠٥) ،مستقبل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، *رسالة ماجستير*، كلية التربية، جامعة طنطا.

٤. ماهر أحمد حسن محمد(٢٠٠٤)، كفاءة التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات العصرية،(رسالة دكتوراه)، كلية التربية، جامعة أسيوط .

٥. نادية ابراهيمى(٢٠١٣)، دور الجامعة فى تنمية رأس المال البشرى لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة على جامعة المسيلة،رساله ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

٦. وفاء مجيد محمد الملاحي(٢٠٠٦)، الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة ، رسالة ماجستير ،كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة.

رابعًا: المراجع الأجنبية

1. Anderberg,Elsie.,&others (2009)" Global Learning for sustainable development in higher education : recent trends and critique", International Journal of Sustainability in Higher Education vol .10,issue,4.
2. Anthony G. Hopkin ,(2004)"Frame Factors and a Quality Assurance Agency in an Embryonic Higher Education System", Quality in Higher Education, Vol.10, No.3, November .
3. Antony. S and Gnanam. A,(2004), "Quality Assurance in Distance Education: the Challenges to be Addressed", Higher Education: the International Journal of Higher Education and Educational Planning, Vol. 47, No. 2,Mar.,

4. Barbara , Ingham(1995),Economics and Development , Mc Graw Hill, Book Company Ltd, London,.
5. Bose,Sutapa,(2013): Integrated teacher education programme for open distance learning: a model for development and implementation, Open Learning, Vol. 28 Issue 2 .
6. David B. Guralni , (1992) " Webster's new world dictionary, London,
7. Derek Rowntree (1992): Exploring Open and Distance Learning, Kogan page, London.
8. Earth,M&Others,(2007),"Developing Key Competencies for Sustainable Development in Higher Education "International Journal of Sustainability in in Higher Education,Vol.8(4).
9. Ismail Mona (2012). The role of Quality Assurance units in Higher Education: A case Study of The Scientific College of Design, work paper presented to The Second International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education, held during the period from 4-5 April, the Gulf University Bahrain .
10. Judy Pearshall, New Oxford Dictionary of English, Oxford University Press, New York, 2001, p.1515.
11. NECSO,(2005), Links between The Global Initiatives in education, Paris unesdoc unesco.org.in:04/05/2012,P.7,

12. Race, Phil, (1989) ،The Open Learning Handbook , Kogan Page London.

13. Stanley J. Spanbauer,(1995)"Reactivating Higher Education with Total Quality Management: Using Quality and Productivity Concept, Techniques and Tools to Improve Higher Education", Total Quality Management, Vol.6, No 5, December

14. Waters, C.D.J (1992). "An Introduction to operations company. Management, Wesley Addison publishing

خامسًا : المواقع الالكترونية

١.البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (٢٠١١)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ ، على الموقع الالكتروني03 :http://dhr.undp.org/en media/HDR 2012/03.

٢.جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية ، برنامج التعليم المفتوح،متاح على:http://foc.scuegypt.edu.eg/tegaraopen/?page=pages&pa ge_id=109 #.VRgwYdKUfhA

٣.جريدة الشروق، متاح على:بتاريخ ، ٤سبتمبر،٢٠١٤م http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=04092014&id=c857ab96-89f8-44e3-8243-5c14d74a5893